مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات العدد 19 (2013) : 68 - 75



مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 18 (2013) : 68 - 75
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

رؤى جديدة في نقد المصطلح النحوي وتطويره
(الملحق بالمثنى نموذجا)

بلقاسم غزيل
جامعة غرداية
غرداية ص ب 455 غرداية 47000 ,الجزائر

مدخل :

هذه نظرات جديدة،نحاول من خلالها التأسيس لحركة نقدية جادة في مجال الاصطلاح النحوي،تحفظ لنحاتنا الأئمة سبقهم وتميزهم، وتسمح للمجددين التصرف في المصطلح النحوي نقدا وتطويرا. لأنه ليس من الموضوعية العلمية أن يبقى الأمر رهين مدرستين عريقتين شامختين هما المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية،

اللتان أبليتا البلاء الحسن في مجال النحو والصرف و مصطلحاتهما.

غير أن الدراسات الحديثة في عمومها اطّرحت الخوض في تجديد المصطلح النحوي،واتجهت في مجملها إلى علم النحو،لذلك فهذا المقال يتجه برمّته إلى مناقشة مصطلح(الملحق بالمثنى) لنفض الغبار عنه بعد أن ران عنه نقع السنين وتطاول الأزمان، ولنعرف مدى شمولية هذا الاصطلاح ودقته ليكون جامعا مانعا ينضوي فيه هذا النوع من المثنى، ويخرج منه ما لاعلاقة له به.

ونحن لانعني بما أسلفنا ذكره أن النحاة المجددين لم يخوضوا في موضوع المصطلح النحوي،

إذ نذكر على سبيل المثال مجهودات الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في تطوير المصطلح اللغوي بصفة عامة والنحوي بصفة خاصة، والذي كان يركز كثيراً على أهمية المصطلح أمام طلبته، وقد كان لنا شرف التتلمذ عليه، وأعماله في ذلك مبثوثة في تضاعيف مجلة اللسانيات. كما نذكر مجهودات الدكتور الحمزاوي محمد رشاد والذي أبلى بلاء حسنا في سبيل تيسير المصطلح في علوم اللغة بصفة عامة.(1) كما نذكر كذلك رسالة في الماجستير للأستاذ عوض محمد القوزي المعنونة بـ: "المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري" والتي نوقشت في جامعة الرياض سنة 1390هـ/1979م.

لكننا نحسب أن التجديد اتجه في أكثر مساراته حديثا إلى علم النحو ونظرياته،لا إلى علم المصطلح النحوي.

وسنقدم هذا العمل من خلال خطة نوجزها فيمايلي:

- التعريف بالمثنى لغة واصطلاحا.
- التعريف بالملحق بالمثنى وذكر لألفاظه.
- قراءة نقدية لمصطلح الملحق بالمثنى.
- تقسيم جديد للمثنى بحسب أنواعه صرفا لانحوا.
- خاتمة بأهم نتائج البحث.

تعريف المثنى لغة :

جاء في "لسان العرب" ما نصه:" ثنى الشيء رد بعضه على بعض، وثنيت الشيء ثنيا عطفته، وثنيته جعلته اثنين. الثني ضم واحد إلى واحد" (2)

فالثني في اللغة إعادة الشيء على بعضه ليتشكل منه شيئان اثنان، أو هو ضم شيء إلى شيء ليصيرا

أ/ بلقاسم غزيل

شيئين.هذا في الجانب اللغوي. وثنيا الحبل طرفاه، يقول طرفة بن العبد: (الطويل)[3]

لعمرك إن الموت ما أخطأ الفتى

لكالطول المرخى وثنياه باليد

وأما المثنى اصطلاحا، فقد حده ابن الأنباري في "أسرار العربية" بقوله: "إن قال قائل ما التثنية؟ قيل التثنية صيغة مبنية للدلالة على الإثنين،وأصل التثنية العطف،تقول قام الزيدان، وذهب العمران.والأصل قام زيد و زيد، و ذهب عمرو و عمرو، إلا أنهم حذفوا أحدهما و زادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية والاختصار."[4]

فالتثنية اصطلاحا صيغة خاصة تدل على لفظين متعاطفين حذف أحدها وزيدت عليه علامة التثنية بغية الاختصار.

وسنؤجل تحديد الملحق بالمثنى إلى مرحلة العرض لأنه صلب موضوع هذا المقال.

نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على ما اصطلح عليه الصرفيون :" الملحق بالمثنى "، لأن هناك ألفاظا تدل على معنى التثنية، وتحمل علامتيها بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا.ولاختلال بعض الضوابط والتي سماها النحاة شروطا اشترطوها في صوغ المثنى وهي:

1- الإعراب.
2- الإفراد.
3- التنكير.
4- عدم التركيب.
5- اتفاق في اللفظ.
6- اتفاق في المعنى.
7- وجود المماثل.
8- عدم وجود لفظ تغني عن التثنية.[5]

فلاختلال أحد هذه الشروط أو بعضها نزعوا عن هذه الألفاظ اصطلاح المثنى، ونعتوها بـ: " الملحقة بالمثنى"، أحياناً و"بالمثنى غير الحقيقي" أحياناً أخرى.

ونستهلّ هذا المبحث بمجموعة من الإشكالات الجزئية نلج من خلالها إلى آراء النحاة والصرفيين، نشرحها ثم نناقشها محاولين في أثناء ذلك الردّ على تلك الآراء.

- ما هي الألفاظ التي ألحقت بالمثنى؟ ولم ألحقت به؟.
- ما هو الفرق بين هذه الألفاظ والمثنى؟.
- ما المقصود بمصطلح الإلحاق؟ وبم يتعلّق؟.
- هل يصلح أن يقتصر في تحديد هذا النوع على أنه ملحق بالمثنى؟.
- هل هناك اتفاق بين النحاة والصرفيين على عدّة الألفاظ الموسومة بـ : الملحقة بالمثنى؟.
- هل استعمل هذا الاصطلاح في التراث النحوي؟.

في سبيل الاعتداد بالشروط التي اشترطها النحاة في صياغة المثنى فإنهم قسّموا المثنى إلى قسمين هما:

1- المثنى الحقيقي أو الأصلي، هو الذي كان اختصارا لمتعاطفين مفردين،وكان له مفرد من لفظه مثل: زيدان .....تثنية حقيقية لأنها اختصار لمتعاطفين هما:زيد و زيد.

2- الملحق بالمثنى، وهو الذي لم يكن اختصارا لمتعاطفين مفردين، أو بعبارة أخرى هو ما لم يكن له مفرد من لفظه. وهو خمسة ألفاظ هي: اثنان واثنتان وثنتان وكلا وكلتا . يقول ابن هشام الأنصاري :

« ألحق بالمثنى خمسة ألفاظ وهي اثنان للمذكرين واثنتان للمؤنثَتَين في لغة الحجاز وثنتان في لغة تميم وهذه الألفاظ تجري مجرى المثنى في إعرابه دائما،من غير شرط، وإنما لم نسمّها مثناة لأنها ليست اختصارا للمتعاطفين إذ لا مفرد لها لا يقال أثن، ولا اثنة ولا ثنت، والكلمتان الرابعة والخامسة كلا وكلتا»[6]

وهناك من عد الملحق بالمثنى أربعة ألفاظ بحذف

لفظة (ثنتان)التميمية اكتفاء باللهجة الحجازية. «... والمثنى الحقيقي حملوا عليه في الإعراب أربعة ألفاظ..اثنين و اثنتين وكلا وكلتا».[7]

إذا فالملحق بالمثنى خمسة ألفاظ وسبب إلحاقها به انه لامفرد لها من لفظها :

- اثنان ليست مثنى لفظة (إثن).
- اثنتان ليست مثنى لفظة (إثنة).
- اثنتان ليست مثنى لفظة (ثنت).
- كلا ليست مثنى لفظة (كل).
- كلتا ليست مثنى لفظة (كلت).

لأن هذه الألفاظ المفردة لا وجود لها في اللغة العربية على وجه الإطلاق، وإن كنا نشير الى خلاف في ذلك إذ وردت لفظة (كلت) في شاهد نحوي عده الكوفيون مفردا لكلتا واستشهدوا بهذا الرجز[8]

في كلت رجليها سلامى واحده
كلتاهما مقرونة بزائده

ورد على الكوفيين بأن لفظة (كلت) الواردة في البيت ليست مفرد كلتا إنما هي كلتا حذفت منها الألف للضرورة الشعرية .

يقول الأشموني : « كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان إذ لم يسمع بـ(كل) و (كلت) ولا (اثن) ولا (إثنة) ولا (ثنت) وأما قوله في كلت رجليها سلامى واحدة فإنما أراد كلتا فحدف الألف للضرورة».[9]

وإذا انتقلنا الى معرفة المقصود بمصطلح الإلحاق فإننا لانجده يتعلق سوى بعلامتي الإعراب فهو إذا وصف للعلامة الإعرابية وليس تحديدا لهذا النوع من التثنية يقول ابن مالك في شرح التسهيل :

«وما أعرب إعراب المثنى مخالفا لمعناه أو غير صالح للتجريد وعطف ماقبله فملحق به وكلا وكلتا مضافين الى ضمير على لغة كنانة ».[10]

نفهم من قول ابن مالك أن الملحق بالمثنى هو ما أعرب إعرابه.

ويقول ابن هشام الأنصاري: «أما المثنى فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة وحملوا على ذلك أربعة الفاظ كلا وكلتا واثنان واثنتان... »[11]

فلقد علمنا بعد هذا أن المقصود بالإلحاق لايتعلق سوى بالعلامة الإعرابية وذلك وصف للنوع وليس تعريفا له .

وفي خضم مناقشتنا لآراء النحاة في مصطلح الإلحاق لم نر اتفاقا بينهم حول إطلاق هذا المصطلح على هذا النوع من التثنية فمنهم من سماه "الملحق بالمثنى" ومنهم من أطلق عليه الشبيه بالمثنى وآخر اقترح تسميته اسم المثنى على غرار وجود اسم الجمع .جاء في متن الشافية الكافية لابن مالك :

مثنى أو شبيهه إرفـع بالألـف
وغير رفع فيهما باليا ألف

كا بنيك سل كليهما وإن تضف كلا لظاهر فألزمها الألف

وجاء في شرح هذين البيتين :

« وشبيه المثنى ما أعرب إعرابه غير صالح لذلك

[أي للتجريد من الالف والنون والياء والنون] واثنان شبه مثنى لأنه لايصلح لما قلنا ».[12]

ولقد وجدنا هنا اصطلاحا ثانيا لهذه الألفاظ فسميت "الشبيهة بالمثنى"، وهناك مصطلح ثالث هو "اسم التثنية". جاء في التسهيل: «قال ابن مالك هذه الكلمات يعني الملحقة بالمثنى لا تسمى مثناة فإن أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح، كما يقال لاسم الجمع جمع ..فأفاد أن يقال لها أسماء تثنية كما يقال أسماء الجمع ».[13]

فالاقتراح هنا أن تسمى الملحقات بالمثنى أسماء تثنية كأسماء الجمع والسبب في ذلك أن الملحق بالمثنى

واسم الجمع ليس لهما مفرد من لفظيهما. [14]

ومن هنا نتوصل إلى أن العلماء لم يتفقوا على اصطلاح واحد في تسمية مايعرف بالملحق بالمثنى فهذا مصطلح والثاني ذكرناه وهو الشبيه بالمثنى والثالث كان أن يسمى الملحق بالمثنى إسم المثنى .

كما نسجل شيئا من الخلط والتداخل عند بعض النحاة حينما زادوا على هذه الالفاظ الملحقة بالمثنى ألفاظا أخرى لم تكن محل إجماع فيما بينهم من ذلك لفظة (القمرين) والتي تستعمل عادة لتثنية الشمس والقمر والسبب الذي منع اعتبارهما تثنية حقيقية هو أن اللفظتين (الشمس والقمر) مختلفتان في الشكل وثنيتا بالقمرين على سبيل التغليب، ونحن لا نرى ترابطا بين المثنى على سبيل تغليب أحد اللفظين وهذه الألفاظ الأربعة التي عدت ملحقة بالمثنى.

فهاهو ابن مالك الأندلسي يقترح أن يكون لفظ القمرين ملحقا بالمثنى يقول: «ومما ينبغي أن يكون ملحقا بالمثنى القمرين في الشمس والقمر فإنه غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه ». [15]

ولما بحثنا في كتب الأئمة في تراثنا النحوي لم نعثر على مصطلح الإلحاق هذا لكننا وجدنا إشارات الى أن هذه الألفاظ ليست من التثنية الحقيقية أو الأصلية. فسيبويه في الكتاب حينما تحدث عن (كلا)لم يستعمل مصطلح الإلحاق مع تأكيده على أنها مثنى «وسألت الخليل عن قال كلا أخويك ومررت بكلا أخويك قال مررت بكليهما فقال جعلوه بمنزلة عليك ولديك ...

ولاتفرد كلا إنما تكون للمثنى أبدا». [16]

وكذلك لم نجد أثرا لمصطلح الملحق بالمثنى في كتاب (علل التثنية) لابن جني وان كان فرق فيه بين التثنية الحقيقية والتثنية الموضوعة فالحقيقية ماكانت تثنية للواحد مثل: زيد وزيد←زيدان وأما الموضوعة أو المخترعة كما سماها هي ما صيغت على صورة المثنى. يقول ابن جني: «هذان وهاتان واللذان واللتان إنما هي أسماء موضوعة للتثنية مخترعة لها وليست تثنية الواحد على حد زيد وزيدان إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة». [17]

وبعد مناقشتنا لهذه الآراء نقترح تقسيم المثنى الى خمسة أنواع نذكرها أولا ونفصل القول فيها لاحقا وهي:

1- التثنية الصناعية .
2- التثنية شبه الصناعية .
3- التثنية المرتجلة .
4- التثنية الوضعية وتنقسم الى قسمين:
   أ-وضعية مطلقة.
   ب-وضعية نسبية.
5- إسم المثنى.

ويحتاج هذا التقسيم الذي اقترحناه إلى شرح وتوضيح نفصلهما فيمايلي:

1- التثنية الصناعية :وهي التثنية الأصلية أو الحقيقية لأن الأصل في التثنية أن تكون صناعية بضم مفرد الى مثله من قبيل زيد وزيد←زيدان باختصار العطف وإضافة علامتي التثنية. يقول ابن الدهان النحوي في كتابه الفصول في العربية: «التثنية لبعض الأسماء دون الافعال والحروف والصناعية منها ضم مفرد الى مثيله معنى ». [18]

فلقد سمى ابن الدهان النحوي تثنية ماكان ضما لمفردين متماثلين تثنية صناعية.

كما استعمل ابو البقاء العكبري مصطلح الصناعية لما نفاه عن المثنيات التي وضعت من أول أمرها على صيغة المثنى. يقول: «وأما اللذان فليس بتثنية صناعية وإنما هي صيغة للدلالة على التثنية ». [19]

2- التثنية شبه الصناعية: وهي التي كان أصلها لفظين ليسا متماثلين وإنما ثنيا على سبيل التغليب.مثل: (الوالدان) أصلهما والد و والدة غلّب

فيهما التذكير على التأنيث. وتثنية (العمرين) مثنى لعمر بن الخطاب رضي الله عنه. وعمرو بن هشام تغليب الأخف على الأثقل على رأي أو الشريف على الوضيع على رأي آخر.

فهذه تشبه التثنية الصّناعية في كونها اختصارا عن متعاطفين ولكن على سبيل التغليب، وتخالفها في كون مفرديها مختلفين وليسا متماثلين أو متوافقين كما ورد في شروط التثنية التي ذكرناها.

ومصطلح (الشبه) ليس غريبا في علم النحو والصرف،فهناك الجملة وشبه الجملة،وهناك المضاف والشبيه بالمضاف في باب النداء،وباب لاالنافية للجنس لا العاملة عمل ليس،وهناك الأحرف المشبهة بالفعل وهي إن وأخواتها... لهذا اقترحنا مصطلح (التثنية الشبيهة بالصناعية) لما كانت تثنيته بتغليب أحد المفردين.

3- التثنية المرتجلة: وهي التي وضعت من أول أمرها مثناة وليس لها مفرد من لفظها وهي تلك المثنيات التي سميت بالملحقة بالمثنى إثنان واثنتان وكلا وكلتا.

ومصطلح الارتجال موجود في علم الصرف فأسماء الأفعال مثلا منها المرتجلة ومنها المعدولة فالمرتجلة ما وضعت من أول أمرها أسماء أفعال. يقول الشيخ مصطفى الغلاييني: «أسماء الأفعال إما مرتجلة وهي ما وضعت من أول أمرها أسماء أفعال مثل هيهات، أف، آمين ».[20]

وأما إعرابها فهي حقا ملحقة بالمثنى إعرابا إذ ترفع بالألف وتجر وتنصب بالياء لا اعتراض على هذا، إنما الاعتراض على الاكتفاء بوصفها ملحقة بالمثنى.ومعلوم أن عمل الصرفيين يختلف عن عمل النحويين،فحينما نقول عن هذا النوع " تثنية مرتجلة" فهذا اصطلاح صرفي نقترحه.وأما مصطلح "الملحق بالمثنى" فهذا اصطلاح نحوي.

4- <u>التثنية الوضعية:</u> وهي التثنية الموضوعة للمبهمات كأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر المنفصلة، والضمائر المتصلة.وقلنا وضعية لأنها وضعت مثنيات كانت مفرداتها مبنية والبناء كما أشرنا مانع للتثنية، فهذه الأسماء تواضعت العرب على استعمالها في المثنى.

يقول ابن جني: «...فإذا صح ذلك أن تعلم أن (هذان) و (هاتان) و (اللذان) و(اللتان) إنما هي أسماء موضوعة للتثنية مخترعة لها...وأنهم يصوغون له في التثنية أسماء مخترعة ليس على حد زيد وزيدان: قولهم أنت وأنتما، و هي هما، و ضربتك وضربتكما».[21]

ولقد قسمنا التثنية الوضعية إلى قسمين:

أ- وضعية مطلقة: نقصد بها الأسماء التي حافظت على بنائها بعد وضعها للتثنية، وتدخل فيها الضمائر المثناة بكل أنواعها المنفصلة والمتصلة هكذا:

- المنفصلة المبنية في محل رفع وهي: (نحن) مثنى المتكلم المذكر والمؤنث، (أنتما) مثنى المخاطب والمخاطبة، (هما) مثنى الغائب والغائبة.

- المنفصلة المبنية في محل نصب وهي:(إيانا) للمتكلمين المذكر والمؤنث، (إياكما) للمخاطبين والمخاطبيتن، (إياهما) للغائبين والغائبتين.

- المتصلة المبنية في محل رفع وهي:نحن ضربنا(نا) مثنى المتكلم المذكر والمؤنث، أنتما ضربتما (تما) مثنى المخاطب والمخاطبة،هما ضربا (ـا) مثنى الغائب والغائبة.

-المتصلة المبنية في محل نصب وهي: هو ضربنا (نا) لمثنى المتكلم، هو ضربكما (كما) لمثنى المخاطب، هو ضربهما (هما) لمثنى الغائب.

- المتصلة المبنية في محل جرو هي: بنا(نا) لمثنى المتكلم، بكما (كما) لمثنى المخاطب، بهما (هما) لمثنى الغائب.

ب- وضعية نسبية: وينضوي فيها المثنى الذي كان مفرده مبنيا وبعد استعماله في المثنى لم يبق على بنائه وأعرب إعراب المثنى، ويدخل فيه:

- مثنى اسم الإشارة: هذان للمذكر المرفوع، و هذين للمنصوب والمجرور. وهاتان للمؤنث المرفوع، وهاتين للمنصوب والمجرور.
- مثنى اسم الموصول: اللذان للمذكر المرفوع، و اللذين للمنصوب والمجرور. و اللتان للمؤنث المرفوع، واللتين للمنصوب والمجرور.

5- **اسم المثنى:** ونقصد به الألفاظ التي تحمل معنى المثنى ولم تلحقها علامتا التثنية وهي:شفع، زوج، مثنى، ثنائي... وأطلقنا عليها(اسم المثنى) حملا على وجود أسماء الجمع التي لاتحمل علامته، مثل:قوم، رهط، شعب...

«ما يدل على اثنين، ولكن عن طريق الوضع العربي، لا عن طريق تلك الزيادة، مثل شفع

(ضد فرد ووتر)، ومثل زوج، وزكاَ، وهما بمعنى شفع»[22]

وربما يطرح علينا هذا الإشكال فيقال وماذا عن إعراب هذه الأنواع؟ وهل ينسحب هذا التقسيم على الجانب الإعرابي؟.

نقول : لا إن هذا التقسيم المقترح لا يتعلق سوى بالجانب الصرفي لأنه يخص بنية المثنى، فكما أنه لا تقحم أوزان الكلم وبناها في الإعراب فكذلك لا يدخل هذا التقسيم فيه. وللتوضيح، حينما نعرب: جاء خالد. نقول: جاء: فعل ماض مبني على الفتح. خالد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ولا ندخل في ذلك الأحكام الصرفية المتعلقة بـ:(جاء خالد)، فلا نقول جاء: فعل سالم صحيح ثلاثي...ولا نقول:خالد:اسم مذكر علم رباعي...

فكذلك لا نقحم في هذه الأنواع الجانب الإعرابي.فلا يقال مثلا في إعراب (الزيدان) من: جاء الزيدان.. الزيدان: مثنى صناعي فاعل. لايشار إلى ذلك في الإعراب. بل نقول: الزيدان: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى.

هذا من جهة و من جهة ثانية لأن تحفظنا على مصطلح الإلحاق ليس في مجال الإعراب وإنما على الاكتفاء به في تحديد النوع.

فالإعراب إذا يبقى هو هو .

حضر اثنان.. اثنان: فاعل مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى .

وخلاصة ما يقال هنا إن الإعراب لا يتغير بما اقترحناه بهذه التقسيمات لأنها تتعلق بالصرف، والإلحاق يتعلق بالنحو والإعراب. وإذا لاحظنا إعراب اسم الجمع (قوم) فإنه لا ينبه على أنه اسم جمع.

قال الله تعالى:

﴿**يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم**﴾.(الحجرات. 11).

قـوم: فاعل مرفوع.

(دون إشارة إلى الجمع و نوعه).

فهذا التقسيم المقترح أساسه تحديد نوع التثنية من خلال معناها و بنيتها لا من خلال ذكر العلامة الإعرابية التي تتميز بها.

وفي آخر البحث نذكر تقسيما لم يُكتَفَ فيه بأن المثنى ينقسم إلى مثنى حقيقي و ملحق بالمثنى، وهو تقسيم اقترحه "الهرمي" في كتابه:"المحرر في النحو"، وفيه المثنى ثلاثة أنواع:

1- تثنية في اللفظ و المعنى:مثل: الزيدان لأنها تثنية زيد و زيد.
2- تثنية في المعنى دون اللفظ: في قول الله تعالى: ﴿ **فقد صغت قلوبكما**﴾

3- (التحريم. 09)

قلوبكما لفظها جمع ومعناها مثنى.(23)

4- تثنية في اللفظ دون المعنى: القمران للشمس والقمر.

فأنواع المثنى عند الهرمي ليس بينها الملحق بالمثنى.لكننا لا نرتضي هذا التقسيم لأنه أهمل كثيرا من المثنيات ولم تصنف، كالمثنى من الضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة،وما كان خاليا من علامة التثنية.

نتوصل ختاما إلى أن تقسيم المثنى إلى حقيقي أو أصلي وملحق بالمثنى لايشمل إلا جزءا يسيرا من المثنيات التي يحتويها متن لغتنا العربية . وذلك أن التثنية الحقيقية لا تتعلق سو ى بما كان مفرداه متوافقين لفظا ومعنى وأما ما كان تغليبا لأحد المفردين فإنه خارج التصنيف أصلا، وأما مصطلح الملحق بالمثنى فإنه ليس حدا لهذا النوع،إنما هو وصف للعلامة الإعرابية فيه والتي ألحقت بإعراب المثنى،فهذا الاصطلاح إذا أكثر تعلقا بالجانب النحوي،والمطلوب هنا المصطلح الصرفي الذي نرى التقسيم الذي اقترحناه يستجيب لهذا الاصطلاح.

كما يمكننا أخيرا الإجابة على الإشكالات التي وطأنا بها هذه الدراسة فنقول

- الألفاظ التي ألحقت بالمثنى أربعة وهي:كلا و كلتا و اثنان و اثنتان.

- مع وجود اختلاف بين النحاة حول هذه العدة؛ فلقد وجدنا من سمى المثنى بالتغليب ملحقا بالمثنى وقد بينا اضطراب فكرته.

- إن معيار التفريق الذي اعتمده النحاة بين المثنى والملحق به هو كون الأول اختصارا لمفردين متعاطفين حذف أحدهما ثم زيدت عليه علامة التثنية، وكون الثاني موضوعا للتثنية من أول أمره وأنه ليس اختصارا لمتعاطفين، ولقد ناقشنا هذه الآراء، وبينا عدم دقة مصطلح (الالحاق) لأنه يخص النحو والإعراب وآخر الكلم، ولا يتعلق بالصرف الذي موضوعه صيغ الكلم وبناها.

- إن مصطلح (الملحق بالمثنى) لم يذكره نحاتنا الأئمة إنما هو مصطلح استعمل في العصور المتأخرة.

<u>الهوامش :</u>

1. ينظر، البحث اللغوي في المغرب العربي، محمد يحياتن، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، د/ط، ص 36 وما بعدها.
2. لسان العرب، ابن منظور، إعداد: يوسف خطاب، دار لسان العرب، د/ت، د/ط، مادة (ث، ن، ي)، ج1، ص 378.
3. ديوان طرفة، شرح: عبد الرحمن مصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1424هـ/2003م، ط1، حرف الدال، ص 35.
4. أسرار العربية، ابن الأنباري، تح/ بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم، بيروت، لبنان، 1420هـ/1999م، ط1، ص 61.
5. ينظر، القواعد الأساسية، أحمد الهاشمي، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1428هـ/2007م، ط1، ص 44 و النحو الوافي، عباس حسن، دار الفكر، لبنان، د/ت، د/ط، ج1، ص133، وهداية السالك إلى ألفية ابن مالك، صبيح التميمي، دار الهدى، الجزائر، 1992، ط2، ج1، ص 87.
6. شرح شذور الذهب، ابن هشام، تح/ محمد ثامر، دار العلوم، بيروت، لبنان، 2004، د/ط ص49.
7. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل الحلبي، القاهرة، دت، ج1،ص223.
8. في أسرار العربية، ابن الأنباري، تح/ بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم، بيروت، لبنان، 1420هـ/1999م، ط1، بلا عزو،ص210 ونسب لأبي الدهماء في الهمع، السيوطي، تح/ عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1413هـ/1992م، د/ط، ج1، ص98. وفي لسان العرب، ابن منظور، بلانسبة، ج15، ص229
9. ـ شرح الأشموني، تح/إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ/ 1998م، ط1، ج1،ص55 .

10. شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الأندلسي، تح/أحمد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د/ت، د/ط، ج1، ص75.
11. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تح/محمد محي الدين عبد الحميد،دار رحاب، الجزائر، د/ت، د/ط، ص55.
12. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح/ أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت، لبنان، 2010، ط2، ج1، ص16.
13. همع الهوامع، السيوطي، ج1،ص18.
14. ينظر، المعجم الميسر، محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ/1999م، ط2، حرف الجيم،ص35.
15. شرح التسهيل ،ابن مالك، ج1،ص79
16. الكتاب ،سيبويه، تح/عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، د/ت، ط1، ج3، ص413.
17. علل التثنية، ابن جني، تح/ صبيح التميمي، دار الهدى، الجزائر، 1992، ط2، ص76.

18. كتاب الفصول في العربية، ابن الدهان، تح/ فايز فارس، دار الأمل، الأردن، 1988، ط1، ص07.
19. اللباب في علل البناء والإعراب،أبو البقاء العكبري، تح/محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة مصر، 1430هـ-2009م،ط1، ص79.
20. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2005، د/ط، ج1، ص 119.
21. علل التثنية، ابن جني، ص 76.
22. النحو الوافي، عباس حسن، ج1، ص 119.
23.ينظر، المحرر في النحو، عمر الهرمي، تح/ منصور علي محمد عبد السميع، دار السلام، القاهرة، مصر، 1429هـ/2008م، ط2.